د. نادر رياض*

www.naderriad.com

آليات السوق تعلو الكثير من الأولويات

إن الصناعة المصرية شأنها شأن كل الصناعات الأخرى ينتابها القوة والضعف بمقدار قدرتها على بناء القدرة التنافسية وإدارة منظومة القيمة المضافة وإدارة عناصر الوقت باقتدار دون إغفال أهمية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والحفاظ على توازنها.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الصناعات المصرية التى أخذت بالأساليب الحديثة أصبحت تقف الآن على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية، وهى مع تواضع عددها النسبى تشكل رأس جسر للعبور نحو العالمية، فاتحة بذلك الطريق لصناعات مصرية كثيرة لتحذو حذوها وتعبر المحيطات، شراعها ومجدافها فى ذلك استيفاء متطلبات الجودة العالمية والتنمية البشرية والميزات التنافسية والقدرة على تمويل البحوث والتطوير واقتناء التكنولوجيات الحديثة ونقلها وتطبيقها بنجاح فى مصر.

إلا أن الناظر إلى الأداء الاقتصاد المصرى لعام ٢٠١١ وبدايات ٢٠١٢ لا يسعه إلا أن يستشعر الدخول إلى مناطق الخطر بخطى متسارعة يمكن رصدها فى الآتى:

التراجع فى حجم المبيعات ومن ثم الإنتاج الصناعى بقيمة تراوحت بين ٣٠٪ و٤٠٪، وهو أمر يتزامن مع ارتفاع أسعار الخامات والمكونات المستوردة الداخلة فى الإنتاج، وكذا الاتجاه إلى رفع أسعار الطاقة المخصصة للأغراض الصناعية بما يهدد برفع الأسعار ويتزامن مع انخفاض الطلب على البضائع، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى حالة من الركود الاقتصادى. ويبقى على الجانب الآخر المطلب الوطنى القومى الاحتفاظ بالعمالة كأحد الروافد الرئيسية للمكون الصناعى وهو رأس المال البشرى، وهو أمر تعيه الصناعة الوطنية، إذ إن التفريط فى العمالة تحت أى مسمى سيؤدى قطعاً إلى حالة من الانكماش تضاف للركود.

كما أن الناظر لمنظومة الحوكمة الإشرافية من جانب الدولة على القطاع الصناعى لا يسعه إلا أن يقر بأن الدور الرقابى على الواردات والإلزام بتطبيق المواصفات القياسية المصرية قد انتابه حالة من الاسترخاء مما فتح المجال واسعاً أمام السلع الهابطة لتحدث حالة من الإغراق تزيد من حالة الركود أمام السلع والمنتجات المصرية.

هذه الأمور السلبية يتحتم تداركها والتدخل الفورى لمواجهة هذا الخطر المتامى قبل أن يستشرى ويطيح بجانب مهم من القطاع الصناعى.

أما على المستوى الضريبى، فإن حالة الركود تلك أدت لحالة من الخلل فى التدفقات النقدية أدت إلى نقص السيولة اللازمة للتشغيل والإنتاج مما ينشئ الحاجة إلى قبول مبدأ تقسيط الضرائب.

أما عن الاستثمارات الخارجية المباشرة، التى هبطت لتستقر عند رقم الصفر خلال عام ٢٠١١، الذى لم يسجل أى ضخ لاستثمارات جديدة - فالأمر يحتاج إلى التروى فى معالجة الحالات الخلافية التى قد تنشأ بين الدولة والمستثمرين بحيث يفتح المجال للتسويات المالية التى يحكمها المنطق والتراضى بعيداً عن الإجراءات الجنائية التى لها صدى مفزع أمام المنطق الاستثمارى العالمى، والبعد كل البعد عن القرارات الجديدة المطبقة بأثر رجعى، إذ إن العجلة لا تعود إلى الوراء بجانب رفع الشروط التى تضعها الدولة فى كثير من الأحيان والتى تدخل فى نطاق الشروط المجحفة مثل النص على عدم اللجوء للتحكيم الدولى فى أى خلافات قد تنشأ مستقبلا، وهو اتجاه نشأ حديثاً بالمخالفة للأعراف المستقرة.

وعلى مستوى الاستثمارات الداخلية فإن أغلب المشروعات قامت بتجميد توسعاتها المستقبلية أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة كان قد سبق إقرارها، خاصة أن البنوك مازالت تحتسب أسعار الفائدة على تمويل المشروعات الصناعية واستيراد الآلات والمعدات بنفس الفائدة المرتفعة دون تفرقة بين الاستثمارات الصناعية والاستيراد التجارى من الخارج، وهو تناقض يحتاج لإعادة نظر خاصة أن الآلات والمعدات تعتبر من روافد تشغيل الأيدى العاملة والارتقاء بمنظومة التنمية البشرية.

لذا فإنه يبقى مطلباً ملحاً تشجيع البنوك والمصارف على تيسير التمويل للصناعات الجديدة لتنطلق هى والصناعات القائمة لتمر من عنق الزجاجة وذلك بإعادة جدولة ما يحتاج منها لجدولة التزاماته البنكية حتى لا تتعرض لموجة متنامية فى توقيت غير مناسب تتزايد معه حالات الإعسار والإفلاس.

هذا مع ضرورة اهتمام الدولة بوضع حواجز جمركية وغير جمركية للحد من استيراد السلع التى يوجد مثيل لها فى الصناعات المصرية، وذلك بالتشدد فى تطبيق إجراءات الفحص والمطابقة والإلزام بالمواصفات القياسية المصرية، والتصدى للاتجاه الذى يطالب به بعض المستوردين بالهبوط ببعض المواصفات القياسية المصرية مما سيؤدى حتماً للإغراق بالسلع الهابطة، ويجعل من السوق المصرية سوقاً متلقية للنفايات الفنية.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى